

السُّلْطَة فِي بِلَاد الشَّام فِي الْقَرْن الثَّامِن عَشَرَ*

(عَبْد الْغَنِيِّ عِمَاد)

مِرَاجَعَة تَفَارِيد بِيضُون

I

يقول ابن خلدون: «إن قراءة مجتمع المدينة في أجواء «تراجع الدولة» أو «هرمها» يفسح في المجال للكشف عن طبيعة الصراعات التي حكمت هذا المجتمع، ويسلط الضوء على بعض ملامح المستقبل التي سوف يكون عليها التعبير عن رؤى القوى الأكثر نفوذاً فيه.

تلك هي المقولة التي لامستها المنهجية المتبعة في كتاب «السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر» للدكتور عبد الغني عماد.

يقع الكتاب في سبعة فصول هي:

- 1 - السلطة العثمانية، 2 - ولايات الشام في القرن الثامن عشر، 3 -
- العسكر والسلطة في بلاد الشام، 4 - القاضي ومجتمع المدينة، 5 - العلماء والسلطة والمجتمع، 6 - كبار الموظفين وكتاب الديوان، 7 - الأصناف الحرفية ومجتمع المدينة في بلاد الشام.

محاولة بسيطة لإستقراء العناوين توضح إتكاء البحث على العرض التاريخي، والعرض الأنثروبولوجي، وكذلك استعانتة بمسح يطال الأشكال

* عبد الغني عماد: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر. دار النفائس، بيروت، 1993،

الإدارية التي عرفتھا الحقبة المعنية. ولئن بدا السرد التاريخي أو التحليل الأنثروبولوجي غير مقتصر على عنوان من هذه العناوين السبعة، فإن جميع المحاور التي يدور حولھا الكتاب تبدو غير خالصة بل وخاضعة بقسم منها لهما، زد على ذلك أنها كثيراً ما تعكس التأثيرات الفقهية والعلمية والتي اضطر بإزائها الباحث للتمييز بين بعض المفاهيم وأبرزها هذا التمييز الذي حدث بين مفهوم السلطة كقوة «إرغام اجتماعية» ومفهوم السلطة كقوة «إرغام رسمية».

تمثل المرحلة موضوع الدراسة عصر التراجع العثماني ويشكل حرص الكاتب على تحليلها والكشف عن مدى انعكاسها على ظروف المدن التي كانت تحت السيطرة العثمانية، أحد أهم أهداف البحث لأن:

- 1 - المدينة هي المحيط الذي تنمو وتتبلور فيه صورة المجتمع.
- 2 - المدينة هي المساحة الجغرافية التي تحتضن مشاهد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما يشكل نقلة نوعية في النظر إلى المدن باعتبار أنها ليست هذا التجمع القائم في أبنية هندسية وفسيفساء عمرانية وإنما هي هذه البنية التي تتفاعل فيها دلالات معرفية في كلا المستويين الإنساني والحضاري.

يدور الكتاب على محاور تشمل الفصول السبعة وتوحد بينها في تحليل أفقي وإن بدا محور دون غيره طاغياً بشكل كامل على فصل بينما لا يتجاوز مستوى الملامسة في فصل آخر.

- المحور الأول ويشكل انطلاقة البحث إذ فيه يحاول الباحث وعبر الفصول الثلاثة الأول الكشف عن طبيعة الأفعال والتحويلات السياسية الممهورة بطابع «إرغامي» أوحى به عملية تكرار لمفردات من قبل «الاستيلاء» أو «إيدانيتها» في المعنى، ولكن السؤال المهم الذي يحاول الكاتب الإجابة عليه يطال توضيح ما إذا كان هذا النهج في المحافظة على البقاء والاستمرارية خاصة محصورة في سلوك العثمانيين وسياستهم أم أنه شكل تجربة عامة

مستمرة وغير متقطعة منذ البدايات الأولى لتشكيل الدول؟ وإذا يستلزم هذا التوضيح مراجعة العوامل التي تشكل مصادر أساسية لتكون مفهوم الدولة على الشكل الذي تكون فيه مع العثمانيين. فإن الكاتب يردنا إلى بعض التحليلات المؤكدة على أنه: «منذ سقوط القسطنطينية تأثر مفهوم العثمانيين في الحكم بمفهوم الدولة التي أسقطوها، فقد حدث أن التكيف قد جاء أكثر سهولة بحكم أن الحضارتين الإسلامية والبيزنطية قد أثرت كل منهما في الأخرى تأثيراً كبيراً لعدة قرون خلت - خاصة - وأن قيام الدولة العثمانية على ثغر من ثغور «دار الإسلام» في مواجهة «دار الحرب» وضع العثمانيين أمام حقيقة أنهم لن يستطيعوا المحافظة على مركزهم إلا بقوة السلاح وأن أحسن طريقة للدفاع هي التوسع الذي رسم اتجاهه المبدأ الإسلامي القاضي بتوسيع رقعة دار الإسلام عن طريق الجهاد». (ص 34).

لقد رغب الكاتب بتوضيح كيفية تقاطع عملية الاستيلاء مع عملية الفتوحات باعتبار أن شكل الحكم الذي مارسه العثمانيون خضع بشكل سافر إلى الملامح الأساسية للحكم الفارسي.

II

- المحور الثاني الذي أبرزه البحث: علاقة الإداري بالنهج السياسي العام: في سياق العرض التاريخي يعير الكاتب اهتماماً للمفارقات الجغرافية التي اعتبرت أسباباً حقيقية تفسر التبدل الذي طالما جرى على مستوى القوانين المنظمة للشأن الإداري إذ إنه كثيراً ما كانت توضع قوانين للإيالات تراعى فيها الظروف الخاصة بتلك الأقطار دون التخلي عن روحية الشريعة والعقيدة العرفية.

والمطلع على مضمون الكتاب يلحظ بيسر الوسائط التي شددت فيه الموضوعات، أولاً، فيما بينها، وثانياً، فيما بينها وبين الأهداف التي رسمت للبحث، وكذلك بينها وبين النقطة المحورية والتي وسمت الحكم العثماني والسنة التي سار عليها والتي لم تخرج عن صيغة الاستيلاء، الأمر الذي جرَّ

إلى نشوء الانكشارية فكانوا هم بدورهم سبباً لعدد كبير من العصيانات العسكرية وباباً مشرعاً دخلت منه رياح التناحر والتمزق.

يقول الكاتب نقلاً عن أحد المراجع: «إن أي عصيان عسكري في التاريخ العثماني لا يؤيده العلماء كان يخمده الخاقان، ولم يحدث أن استطاع خاقان إخماد عصيان عسكري أيده العلماء».

إطلالة سريعة على المشهد السكاني الذي تكونت منه الحقبة العثمانية تقودنا إلى تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية وبالتالي مواطن الخطر التي كان العثمانيون يحاولون دوماً الالتفاف عليها عن طريق إبعاد الأهالي المحليين عن مراكز السلطة أو عدم السماح بإطالة مدة اضطلاعهم بمسؤوليات، ولا بد هنا من إبراد حادثة تاريخية كدلالة على العلاقة القائمة آنذاك بين الأهالي المحليين والعلماء في وجه العناصر الغريبة الوافدة.

في صفحة 30 يذكر عبد الغني ما يلي: «في عام 1805 اتخذ السلطان خطوته الجريئة الخاصة بإصدار مرسوم يقضي باختيار أقوى وألمع شباب الانكشارية وسائر فرق الامبراطورية للخدمة في النظام الجديد، كما أصدر أمراً يقضي بإنشاء فرقة نظام جديد في أدرنه... وقد أدى هذا إلى سحق الأعيان... فتحالفا مع القوى المحافظة في الآستانة ثم انضم إليهم العلماء لمحاربة هذا المخطط».

ولأن العامل الوحيد الذي كان يرغبه الدولة العثمانية على الاعتراف ببعض القوى المحلية، هو عجزها عن فرض نفوذها وإشاعة الأمن، فقد بلغ المماليك في مصر ذروة تسلطهم وأصبحوا الحكام الفعليين... كما قامت عدة قبائل بالسيطرة على المناطق لمجرد قيامها بحماية المصالح العثمانية لما لم يكن للقوات المسلحة العثمانية قدرة على ذلك.

لكن السؤال الملح والذي يفرض نفسه على هذا الصعيد يطال المبررات التي كفلت مسألة غض النظر الذي مارسته السلطنة العثمانية في أحوال شبيهة.

مما لا شك فيه وهذا ما أبرزه الكتاب أن الولايات العثمانية شكلت

وحدة سياسية وشبكة تنظيمية مشدودة بخيوط يجب أن لا توهن بسبب استلام مقاليد الأمور من قبل القوى المحلية في بعض الأمكنة. هذا هو السقف الذي كانت تجري تحته الموافقة العثمانية على مثل هذا الاستقلال النسبي في بعض الولايات، خاصة وأن أهم وسائلها الإمساك بقمة الهرم السياسي والإداري في الولاية الذي يُعين مباشرة من قبل استامبول، وأكبر دليل على ما أظهره الباحث مراتب الوزراء الذين كانوا غير فاعلين وغير نافذين بالشكل الاعتيادي، والاستثناء لم يكن يحصل إلا بسبب النفوذ الاجتماعي أو الثروات «ففي القرن الثامن عشر بدأ يشغل هذه الوظائف أعيان المقاطعات من الأتراك والعرب بفضل نفوذهم وثرواتهم، وأول تأكيد قانوني لهذا الواقع كان القانون الصادر عام 1726 الذي سمح بتعيين الأعيان المحليين في منصب الوالي، ولم يصل هؤلاء مطلقاً إلى أن يكونوا أصحاب سلطة مطلقة من الناحية النظرية لأن الشبكة التنظيمية لم تكن تخرج عن شخصيات أربع يعينهم الباب العالي وهم: الباشا - القاضي - العسكر، والدفتردار.

الانكشارية أيضاً يتلقون أوامرهم من الباب العالي مباشرة ولا سلطة للوالي عليهم وربما فسرت هذه السياسة انعدام الاستمرارية، بل عدم السماح بالإبقاء على الولاية خاصة عندما يكونون من أسر محلية مدة طويلة.

وباختصار شديد يمكن اعتبار المحور الثاني نقطة على طريق تحديد طابع الاستيلاء والإرغام من بين أهم وأول ما يميز السياسة العثمانية وما فرض نفسه على الصراع بين الخاص والعام.

III

- المحور الثالث: تراخي التلازم بين السلطة والمال: على طول صفحات الكتاب وفي كل مرة كان يدور الكلام فيها والتحليل على بروز نجم من بين الأهالي في مدينة من مثل مدينة الشام أو حلب أو طرابلس كنا نقف على ما يشابه الحالة التي قادت إلى تعيين أول وزير من أسرة العظم في الشام، هذه الحالة التي كثيراً ما انصاع إليها العثمانيون مرغمين والتي كانت

تترافق مع نجاح العلماء والأعيان بالقيام بعمل ما ضد الوالي جسدت الصراع شبه الدائم بين المحلي والطارىء، خاصة وأن الطارىء كان قوى مسلحة من الانكشارية الذي تقدمت عصبيتهم العسكرية لتتملأ ثغرات هذه المؤسسة الناجمة عن التباين في الانتماءات والقوميات والمشارب.

والحقيقة التي لا مناص من ذكرها هي أن الصراع بين الداخل والخارج لم يكن الصراع الوحيد الذي عصف بالدولة العثمانية إذ إن السياسة التي اتبعتها هذه الأخيرة فيما خص القضايا المحلية والولايات التي لا بد أن تبقى في قبضة الباب العالي أثارت نار صراع داخلي وظف في غالب الأحيان لمصلحة العثمانيين والمقربين منهم أو الضاربين بسوطهم على حساب المصلحة الحقيقية للأهالي وسكان الولايات الحقيقيين: «ولم يكن تنوع الطوائف والفرق العسكرية المتواجدة في ميدان واحد سبباً كافياً لنشوء منازعات طويلة على الشكل الذي شهدته دمشق كما أنه ما كان ليستمر ويعنف ويتكرر لولا جملة عناصر تبدأ بتفكك المؤسسة العسكرية العثمانية وانعكاس هذا الأمر على الولايات ولولا سياسة التوريط التي اتبعها الولاة لإضعاف الجميع من خلال توظيف صراعاتهم».

والملاحظ أنه في مجمل هذه الصراعات كانت الغلبة للسلطة والنفوذ ولم يشكل المال محوراً هاماً وعاملاً في تغليب فئة على أخرى علماً أن علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها تعبر عن نفسها في السلطة التي تمنع وتمنح وتأكل الثروة في عملية تجديد مستمرة لهذه العلاقة. وفي هذا المجال يؤكد الكاتب: «تميزت السلطة بأنها تعمل وفق آليات مستقلة عن الثروة فقد كان يكفي «فرمان» سلطاني ليزود الفرد بنفوذ واسع في حين أن الثروة لم تكن قادرة بمعزل عن السلطة على حماية نفسها من المصادرة وكافة أنواع التضييق»، (ص 100).

لقد نجح الكاتب فيما حشد من أحداث سياسية واجتماعية في التدليل على أن السلطة لم تكن صنو المال في السلطنة العثمانية.

ومما لا شك فيه أن الجداول التي ضمنها المؤلف صفحات الكتاب تظهر بوضوح الأعداد الكبيرة للثورات التي عصفت بالحكم العثماني ما بين سنتي 1740 - 1757 لقد أحصى الكاتب أربعين حادثة تمرد أو عصيان عرّفها جميعاً بما يسمى أحداث أمنية وعسكرية، وكانت كلها خارجة عن أية خطوط مسبقة قومية أو وطنية أو طائفية، فالقاسم المشترك والمبرر الأقوى هو الإمساك بأكبر قدر ممكن من النفوذ وكذلك بجزء من نصاب السلطة دون مراعاة للاعتبارات الإقليمية والجغرافية والشرعية.

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً منذ شهدت نهاية القرن الثامن عشر تحولات وجدت بذورها في الوضعية السياسية والعسكرية والأهلية التي كانت سائدة ومن أهم هذه التحولات ما يمكن أن يعد نقاطاً مفصلية تفرق بين ما تلا القرن الثامن عشر وما ساد سابقاً في كافة الولايات التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية، وإذا كان المجال في هذه العجالة لا يتسع لتعداد أسباب هذه التطورات وأسبابها فإن تلخيصها يبين أن بروز تركيب جديد للقيادات العسكرية العليا، إذ انتسب إليها أفراد من عائلات محلية عملوا على توثيق الصلة مع المؤسسات المدنية الفاعلة ومن أفراد من عائلات محلية عملوا على توثيق الصلة مع المؤسسات المدنية الفاعلة ومن ثم وبفعل الظروف المستجدة ظهرت مؤشرات نجمت عن نضوج ظروف جديدة توحى بالافتراق بين العصبية المحلية، والحكام الذين يتحدرون من أصول محلية أو غير محلية.

في المنهج:

يقول د. خالد زيادة في مقدمة الكتاب «إن هذه الدراسة تقع على أرض مشتركة بين المعرفة والمجتمع والتاريخ، وهي بحكم موقعها استفادت من مختلف العلوم الإنسانية التي ترتبط بهذه الحقول الثلاثة وهذه الدراسة تنتمي بشكل أساسي إلى علم اجتماع المعرفة»، (ص 10). وإذا كنا نتفق مع مقدم الكتاب بشأن التوصيف الذي طال هذه الدراسة فإننا نضيف إلى هذه الرؤية تلك القيمة المستقاة من الوثائق التابعة للمحاكم الشرعية في كل من المدن

التي دارت حولها فصول الكتاب، مما يجعل من الاستنتاجات استقراءً لنصوص متنوعة تكاد تقرب عمل الباحث من الأعمال الميدانية التي ترسم المشهد العثماني بحسب الملامح التالية:

- 1 - مهمة الولاة في الحفاظ على الاستقرار.
- 2 - مشاركة القضاء في تحمل هذا العبء.
- 3 - إنتشار العنف أحد أهم أسباب تضعضع السلطة والجهاز الإداري والعسكري.
- 4 - ممارسة الرقابة وتطبيق القانون في الظروف العادية يخضع لآلية محددة في المدن.

أما في الجانب الأنثروبولوجي فإن النصوص التي غذته والتي جاءت زاخرة بالحيوية رفعت البحث وحولته من أن يكون بحثاً تاريخياً أو اجتماعياً أحادي الجانب لأن يكون تحليلاً ديناميكياً متحركاً يأخذ من التاريخ جانباً وكذلك من العرف والعادات، ومن الفهم الحضاري لكافة مظاهر الحياة اليومية سواء في ذلك ما كان ذا طابع ميثافيزيقي أم مادي محسوس.

ولعل الدراسة التي خصصت لتشمل الحرف والصناعات والتي اهتمت بتبيان اللغة السائدة والخاصة بكل اختصاص ومجال إنتاجي لم تكن لتأتي على هذا الجانب من الأهمية لولا أنها اهتمت بتحديد ما مارسه الطوائف الحرفية في توزيع للعمل والتخصص الدقيق - خاصة - وأن بعض المدن كانت قد تمتعت في الفترة موضوع البحث بنسبة من التخصص المتطور للحرف. وإذ يبدو مبدأ تقسيم العمل من أهم الصفات التي يجب أن يحظى بها الاقتصاد المنظم، فإن ما يذكر في ثنايا هذا الكتاب يؤكد على أن العمل قد دخل طوراً لا بأس به من التنظيم، وأن المجموعات العمالية قد عرفت مناصب تتشابه مع منصب النقباء أو أمناء السر وغيرهم، كما أن الحياة العمالية عرفت بعض العقوبات التي كانت تطال بعض المتجاوزين للقانون أو العرف المتفق عليه.

حال المواصلات والنقل وعلاقتها بالحرف والصناعات وتوزيع السكان تمت الإشارة إليها ربما بشكل أقل مما كان ينبغي ولكن عدم إغفاله يأتي ليكرس النظرة الشمولية التي تربط بين وسائل النقل والمستوى الاقتصادي الذي يطبع بطابعه دولة أو عهداً.

وعلى هذا الصعيد لا بد من الإشارة إلى الاقتباسات التي اقتطعت كدلالة حملت تفاصيل دقيقة لجوانب الحياة اليومية لقسم كبير من الفئات وفي ظروف مرحلية معينة ولعل أهمها ما ذكر عن موسم الحج والمعنى الذي جسده وكيف تمكن الولاة أو الباب العالي من توظيفه ليقدم النهج الذي ربما اتفقوا عليه في السياسة العامة أو اختلفوا.

